



الأمين العام للأمم المتحدة

“عصر المساءلة”

خطاب ألقاه أمام المؤتمر الاستعراضي

المعني بالمحكمة الجنائية الدولية

كمبالا، ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠

السيد رئيس جمعية الدول الأطراف،

السيد رئيس المحكمة،

السيد رئيس جمهورية أوغندا،

أصحاب السعادة،

الضيوف الموقرون،

دعوني أبدأ خطابي بتوجيه الشكر إلى الرئيس موسيفيني وإلى شعب أوغندا على تنظيمه لهذا اللقاء التاريخي.

وأشركم أيضاً على ترحيبكم الحار. وأنا واثق من أنني أتحدث باسم الجميع عندما أقول إننا شعرنا بأنفسنا وسط أصدقاء بمجرد أن هبطنا في عنتبي.

سيداتي وسادتي،

منذ اثني عشر عاماً، اجتمع قادة العالم في روما من أجل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

وكان قليلون هم الذين كانوا يعتقدون عندئذٍ أن هذه المحكمة ستدب فيها الحياة. تمثل هذه القوة... فتعمل بكامل طاقتها.. وتجري التحقيقات - والمحاکمات- بشأن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية على امتداد مساحة جغرافية متسعة من البلدان.

ونادراً ما حدث منذ تأسيس الأمم المتحدة نفسها أن دوت مثل هذه الصيحة المخلجة من أجل السلام والعدالة وحقوق الإنسان.

واليوم، فإننا نلتقي معاً من أجل هذا المؤتمر الاستعراضي الأول لنظام روما الأساسي.

وإنها فرصة قد سنحت ليس فقط لتقييم مدى ما أحرزناه من تقدم ولكن أيضاً للبناء من أجل المستقبل. وعلاوة على ذلك، فإنها مناسبة لتعزيز تصميمنا الجماعي على أن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية لا يمكن أن تمر دون عقاب – فالأفضل هو ردعها لمنع حدوثها في المستقبل.

وإنني أعتبر ذلك علامة فارقة في تاريخ القضاء الجنائي الدولي.

فقد مضت الحقبة القديمة، حقبة الإفلات من العقاب. ونحن الآن نشهد مكانها، ببطء ولكن بصورة أكيدة، ميلاد عصر جديد، هو عصر المساءلة.

وقد بدأ هذا العصر منذ عقود طويلة. بمحاكم نوريمبيرغ وطوكيو.

واكتسب قوة بإنشاء المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة... وكذلك ما يُسمى المحاكم "المختلطة" في سيراليون وكمبوديا ولبنان.

والآن لدينا المحكمة الجنائية الدولية وهي ذراع قوية طويلة على نحو متزايد من أذرع العدالة.

ولا عودة إلى الوراء.

ففي عصر المساءلة الجديد هذا، ستجري محاسبة من يرتكبون أسوأ الجرائم الموجهة ضد البشر.

وسواء تعلق الأمر بالجنود العاديين أو بالقادة العسكريين ... وسواء تعلق بموظفين مدنيين صغار ويتبعون الأوامر أو بزعماء سياسيين كبار ... فستجري محاسبتهم.

فلنستمع إلى قائمة أسماء من أُحيلوا فعلاً إلى العدالة:

الجنرال 'آنتي غوتوفينا'؛

'جان-بول أكاييسو'، رئيس بلدية إحدى المدن؛

'تشييا نواؤون' و'رادوفان كاراديتش'، الزعيمان السياسيان البارزان؛

'جان كامباندا'، رئيس وزراء؛

'سلوبودان ميلوسوفيتش' و'تشارلز تيلور'، رئيسان من رؤساء الدول؛

ولم يكن ذلك من المتصور أن يحدث حتى وقت ليس ببعيد.

أما اليوم، فإن ذلك هو طريق المستقبل.

سيداتي وسادتي،

إننا موجودون هنا في كمبالا للبناء على هذا النجاح ... وللمساعدة على بناء هذه المحكمة لكي تصبح المحكمة كل ما يمكن أن تكون عليه وكل ما يجب أن تكون عليه.

دعونا نفعل ذلك بالتسليم بحقائق معينة.

أولاً، إذا كان للمحكمة أن تتمتع بمدى السلطان الذي ينبغي أن يكون لها ... وإذا كان لها أن تصبح رادعاً فعالاً وكذلك سبيلاً من سبل العدالة ... فإنها يجب أن تحظى بالدعم على نطاق العالم.

فعندئذٍ فقط لن يجد الجناة مكاناً يخبثون فيه.

وإنني أهني بنغلاديش على التصديق على نظام روما الأساسي لتصبح الدولة الطرف الحادية عشرة بعد

المائة.

وإنني أحت مرة أخرى جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في نظام روما الأساسي على أن تفعل

ذلك.

ثانياً، تحقق هذه المحكمة كسباً جديداً بشأن حقوق الضحايا، بما في ذلك الحق في التعويض.

وهي تؤكد عن حق أن العدالة ليست فقط ذات طبيعة عقابية بل أيضاً ذات طبيعة إصلاحية.

ثالثاً، تظل المحكمة الجنائية الدولية محكمة ملاذ أخير. فهي لا تمارس اختصاصها إلا عندما لا تقوم

المحاكم الوطنية بعملها (أو لا تستطيع القيام به).

وهذا أمر هام: فحيثما لا يكون لدى الدولة الاستعداد للتحقيق ومقاضاة الجناة بصدق، فإنه يمكن

للمحكمة الجنائية الدولية أن تباشر دورها.

ولم يعد باستطاعة أي حكومة متواطئة أو أي نظام قضائي متواطئ بشأن ارتكاب جرائم دولية أن

يكون درعا يحول دون تطبيق العدالة على الجناة.

سيداتي وسادتي،

إن مناقشاتكم خلال الأسبوع القادم يُحتمل أن تكون واسعة المدى ومكثفة.

فالقضايا صعبة وكثيراً ما تكون مثيرة للجدل؛ ولا توجد إلا قلة من الإجابات السهلة.

وربما يكون أكثر التحديات المطروحة عليكم إثارةً للخلافات هو التوازن بين السلام والعدالة.

ومع ذلك، فإنني اعتبره بصراحة اختياراً زائفاً.

ففي الصراعات التي تحدث في الوقت الحاضر، يكون المدنيون هم الضحايا الرئيسيون.

إذ يجري عمداً استهداف النساء والأطفال والمسنين. وتقوم الجيوش أو الميليشيات بممارسة الاغتصاب وبترو الأعضاء والقتل وتدمير البلدات والقرى والمحاصيل والماشية ومصادر المياه - وكل ذلك كاستراتيجية من استراتيجيات الحرب. وكلما ازدادت بشاعة الجريمة، زادت فعاليتها كسلاح.

ومن المفهوم أن يتوق أي ضحايا إلى وقف هذه الفظائع، حتى لو كان ثمن ذلك هو منح الحصانة لمن ظلموهم.

ولكن هذا هو سلام زائف. فهو هدنة تحت تهديد السلاح، دون أي كرامة أو عدالة أو أمل في مستقبل أفضل.

نعم قد يكون من الصحيح القول: إن المطالبة بالمساءلة الجنائية في الوقت الخطأ يمكن أن تُثني الأطراف المتحاربة عن الجلوس على طاولة المفاوضات.

نعم، إن ذلك يمكن حتى أن يطيل أمد سفك الدماء.

وحتى مع ذلك يبقى شيء واضح: فقد ولى الزمن الذي كان يمكن فيه أن نتكلم عن السلام مقابل العدالة أو أن نفكر فيهما كما لو كان كل منهما يتعارض مع الآخر.

وبين الحرب والسلام، يجب أولاً أن يأتي شيء آخر هو: المصالحة والعفو ورتق النسيج الاجتماعي.

هذان هما الصنوان: السلام والعدالة.

وما من خيار لدينا سوى السعي إلى تحقيقهما معاً جنباً إلى جنب.

سيداتي وسادتي،

لقد برز في السنوات الأخيرة نظام القضاء الجنائي الدولي بوصفه صوتاً قوياً ضد وباء العنف المرتكب ضد المرأة.

ففي عام ١٩٩٨، ولأول مرة في تاريخ القانون الجنائي الدولي، قدمت لنا المحكمة المعنية برواندا تعريفاً للاغتصاب يصفه بأنه جريمة من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وقد أدانت المحكمة الخاصة لسيراليون ثلاثة أعضاء في الجبهة المتحدة الثورية لارتكاب الاسترقاق الجنسي.

والآن فإن أشخاصاً ادّعى ارتكابهم الاغتصاب والاسترقاق الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية يواجهون في المحكمة الجنائية الدولية اتهامات بارتكاب جرائم حرب.

وهذه الولاية القضائية ترسل رسالة قويةً وضرورية. وعليكم أتم ضمان أن تظل هذه الرسالة ملء الأسماع.

وقد آن الأوان حقاً لزيادة وتيرة العمل.

وتنفيذاً للولاية الممنوحة لي من جانب مجلس الأمن، فإنني قمت مؤخراً بتعيين السيدة 'مارغوت فالستروم' ممثلة خاصة لي تُعنى بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

وهي مناصرة قوية في هذا الصدد، وإنني أعول عليها لاستخدام إمكانات منصبها إلى أكبر حد.

وإنني أحث المحكمة على مواصلة تناول هذه المسألة باعتبارها إحدى أعلى أولوياتها.

سيداتي وسادتي،

لقد سمعنا جميعاً نقداً واحداً على الأقل لهذه المحكمة: وهو أنها "انتقائية" ... وأن عملها يركز بصورة خاصة على البلدان الأفريقية في معظم الأحيان ... وأن هذا التمحيص يُغفل جرائم خطيرة في أماكن أخرى.

بيد أن هذه الانتقادات، كما أراها، غير منصفة وغير دقيقة في آن واحد.

فمن باب الدقة الوقائية، فإن الإجابة هي نعم. فجميع القضايا الحالية المعروضة على المحكمة تتصل بأفريقيا.

أما وقد قيل ذلك، فإن الحكومات المعنية هي التي أحالت معظم هذه القضايا إلى المدعي العام. ومن الصحيح أن هذه الحكومات تعتبر المحكمة عوناً لها وليس تهديداً لها.

وربما أضيف أن الإحالة، في قضية دارفور، كانت بقرار من مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالحالة في كينيا وحدها، اتخذ المدعي العام فعلاً المبادرة بطلب إذن من المحكمة بغية إجراء التحقيق رسمياً.

والأساس الموضوعي لأي قضية لا يسوّغ اتخاذ إجراء أقل من المطلوب. إذ يُراد من المحكمة أن تسير حسب الأدلة.

وإنني متأكد - حتى وإن كان يُحزني أن أقول ذلك - من أن الأدلة التي تُعرض ستأخذ المحكمة بعيداً عن أفريقيا عاجلاً وليس آجلاً.

وتوجد كذلك نقطة أوسع نطاقاً هي: أن المجتمع الأفريقي يشعر بالابتهاج فيما يتعلق بجميع هذه القضايا.

فالمحكمة، من وجهة نظرهم، تقف حيث ينبغي جميعاً أن نكون ... أي الوقوف بثبات في جانب الضحايا.

ووجود هذا العدد الجم من المنظمات غير الحكومية الأفريقية هنا اليوم هو تعبير واضح عن دعم الشعوب والمجتمع المدني في أفريقيا للمحكمة الجنائية الدولية.
سيداتي وسادتي،

دعوني أختتم خطابي بكلمة ثناء رفيع.

فإننا موجودون هنا اليوم إلى حد كبير بسبب الإسهام الهائل من جانب المجتمع المدني.

وقد كانت منظمات العمل المدني هذه، ذات العقلية العالمية، من بين المصادر الأصلية التي صدرت عنها ذات الفكرة المتمثلة في إنشاء محكمة جنائية دولية.

وقد ائتلف الكثير منها معاً في قضية مشتركة - ائتلاف المنظمات غير الحكومية من أجل إنشاء محكمة جنائية دولية - وشنّت حملة واسعة في كل مكان في المرحلة المؤدية إلى مؤتمر روما.

ومنذ ذلك الحين، فإنها ظلت أداة مفيدة في الترويج للمحكمة ودفع قادة العالم نحو قبولها.

ووجود هذه المحكمة في حد ذاته إنما يشهد على رؤية هذه المنظمات ومثابرتها وتصميمها وإحساسها بالعدالة والإنسانية.

ويوجد كثيرون هنا اليوم، وقد أتوا إلى كمبالا من جميع أركان العالم.

ولهم أقول: شكراً لكم. فلم يكن ليوجد أحد منا هنا دون وجودكم.

أصحاب السعادة،

المندوبون الموقرون،

إن القرارات التي تتخذونها هذا الأسبوع سيجري الإحساس بها حول العالم ... حيثما يوجد ظلم وحيثما يعيش الناس في خوف.

ولنتذكر أمهات سريرينيتشا ... وأيتام سيراليون ... وساحات التقتيل في كمبوديا ورواندا.

كثرة كثيرة من الأسماء المرعبة، وكثرة كثيرة من الأماكن الموحشة.

لقد قلنا منذ زمن طويل: "لن يتكرر ذلك أبداً."

وهذا هو السبب في وجود هذه المحكمة. وهذا هو السبب في وجودنا هنا. وهو السبب في أننا جميعاً قد عملنا جاهدين على تحقيق ذلك.

ويمثل نظام روما الأساسي أفضل ما فينا، وأنبل غريزة لدينا ... أي غريزة السعي إلى تحقيق السلام والعدالة.

وإننا نشيد بسلفي، كوفي أنان، على ما تكلم به كثيراً وبقوة من أجل إنشاء المحكمة.

ونحن نشي على جميع من وقعوا على نظام روما الأساسي، ونرحب بمن لم يفعلوا ذلك حتى الآن ولكنهم موجودون معنا اليوم.

وفي هذا الصدد، دعوني أرحب خصيصاً بالولايات المتحدة وبروح إعادة الالتزام الجديدة في ظل الرئيس باراك أوباما.

وفي عام ١٩٩٨، جعلنا من روما مثلاً يعني العدالة الجنائية الدولية.

فلندرج كمبالا الآن كذلك في هذا السجل التاريخي اللامع.

فلنجعلها معروفةً بأها المكان الذي قام فيه المجتمع الدولي ... وقد اجتمع هنا في وفاق ... بإغلاق باب حقبة الإفلات من العقاب وكذلك بالولوج ... في ظل العمل في وفاق ... إلى عصر المساءلة الجديد. شكراً لكم.